المرأة الكويتية في اصلاحات قانون الاحوال الشخصية

اعداد

محمد غازي الديحاني

استاذ منتدب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب- الكويت

الملخص

عملية تمكين المرأة وتحديد مسارات حقوق المرأة التي تدرج بها قانون الاحوال الشخصية في الكويت لإعطاء مساحة اكبر للوصول الى العدالة موضحه في هذا البحث. اشار المؤلف الى عملية التقاضي المتاحة باستخدام الاثنوجرافي وشرح بشكل كامل الوساطة الذي يقودها العديد من الاختصاصيين لحل المنازعات الاسرية. من اجل فهم الوساطة تم الاشارة الى مفهوم شامل في سمات شخصية الوسيط التي تجعله مناسبا للوساطة في المنازعات الاسرية. عززت الاصلاحات الاخيرة في قانون الاحوال الشخصية لأعوام 1996 ، 2004 ، 2015 ،2018 الوعي القانوني لدى العديد من النساء مما جعلها قادرة على المطالبة بحقوقها كما هو الحال في الدول الاقليمية على سبيل المثال قانون الاسرة التونسي (المجلة) عام 1993 والمغربي (المدونة) عام 2004. دعمت تلك التغيرات المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق ولا سيما دور ادارات وزارة العدل ذات الاختصاص والتي اصبحت ذات كفاءة للإصلاح ما بين المتنازعين والمحافظة على كيان الاسرة وتماسكها على سبيل المثال ادارة الاستشارات الاسرية ومركز الاصلاح ذات البين. وعلاوة على ذلك دعم المشرع في دولة الكويت المواثيق المتعلقة بحقوق الانسان والتي نتج عنها الاصلاحات التي شرعت في قانون الاحوال الشخصية منذ 1984.

الكلمات المفتاحية: المرأة الكويتية، الاصلاحات، القانون، الاحوال الشخصية

ISSN: 2788-7235 ISSN: 2788-7243

Abstract

The process of empowering women and determining the paths of women's rights that include the Personal Status Law in Kuwait to give more space to access justice is explained in this research. The author referred to the litigation process available using ethnography and fully explained the mediation led by many specialists to resolve family disputes. In order to understand mediation, a comprehensive concept was referred to in the personality traits of the mediator that make him suitable for mediation in family disputes. The recent reforms in the Personal Status Code of 1996, 2004, 2015 and 2018 have strengthened the legal awareness of many women, making them able to claim their rights, as is the case in regional countries, for example, the Tunisian Family Code (Majalla) in 1993 and the Moroccan (Moudawana) in 2004. These changes have supported equal rights between men and women, particularly the role of the Ministry of Justice's departments.

Keywords: Kuwaiti women, reforms, law, personal status

المقدمة

تبحث هذا الدراسة الاصلاحات التي تمت في قانون الاحوال الشخصية 51 لسنة 1984 في دولة الكويت. تم اقرار قانون 61 لسنة 1996 والذي يهدف الى تحقيق اجراءات اكثر سرعة للفصل في اجراءات التقاضي المتعلقة بقضايا الاسرة فاصبح هناك قاضي واحد لإصدار الاحكام في قضايا الاحوال الشخصية. يتيح هذا القانون لفت انتباه المحكمة الى القضايا الاسرية التي قد تتعرض الى إجراءات قد تطيل الفصل بين المتنازعين. من اجل فهم التحديات التي واجهة النساء يتم شرح بشكل كاف اقرار قانون 29 لسنة 2004 . حيث صدر القانون في 21 ابريل 2004 وكانت اهدافه الاهتمام بكيان الاسرة ومصالحها و قد اخذ هذا القانون منهجين : منحت المادة (30) للمرأة الزواج بولاية قاضي التوثيقات الشرعية للرجوع الى زوجها السابق. وقد منحت المادة (127) حق المرأة في طلب الطلاق والاهتمام في عدم تعرضها للعنف. وفي 11 فبراير 2015 اقر مجلس الامة الكويتي الاصلاحات الاجرائية في قانون الاحوال الشخصية والذي عالج المشاكل المتراكمة والاجراءات الغير فعالة التي واجهة معظم النساء ومزيد من الاهتمام في رعاية الاسرة بشكل كامل. يتكون القانون رقم 29 لسنة 2015 من 17 مادة والذي هدف الى حق المساواة بين الجنسين مواكبة التطورات في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة . وفي 13 فبراير 2018 وافق مجلس الامة على تعديل بعض مواد قانون 29 لسنة 2015 والذي سلط الضوء بالاهتمام في تسوية المنازعات و تنفيذ الاحكام واعالة الاطفال بالإضافة الى حماية الاسرة من العنف[188].

تقدم الدراسة شرحا لعمليات التقاضي في محكمة الاسرة في الكويت وكان الهدف منذ بداية الدراسة التي بدأت بتاريخ 2 يوليو 2019 هو تحسين وتطوير النظام القانوني الجديد وتوظيف نقاط القوه والضعف والتعامل مع تحديات الطريق و ما يتعلق باحتياجات النساء للوصول الى حقوقهن علاوة على ذلك تأثير الوساطة والتحكيم والتي تعطي السمات الشخصية للوسيط التي تجعله مناسبا للتوسط.

[188] كونا، مجلس الأمة الكويتي يوافق على مشروع واقتراح قانون بشأن (محكمة الأسرة) في مداولته الأولى:< https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2690467&language=ar > تم الاطلاع عليه في 13 يوليو 2019.

يتم تنظيم الدراسة على النحو التالي الفصل الاول يقدم اهم الاصلاحات القانونية في قانون الاحوال الشخصية في الكويت. ثم يحدد الفصل عملية صياغة القانون الجديد بإنشاء محكمة الاسرة والذي يتمثل في الجوانب المهمة والاساسية في سمات الاصلاحات القانونية المتعلقة بقوانين الاحوال الشخصية والتي تلعب دور في الاصلاح.

الفصل الثاني يشرح عملية التقاضي في محكمة الاسرة وفق الدراسة الاثنوجرافي من خلال تحليل الدراسة التي اجريت ، ويشير أيضا الى تأثير القانون الجديد على تمكين المرأة القانوني وصولها الى العدالة.

ويلخص الفصل الاخير المناقشة من خلال تقييم الاصلاحات الاخيرة من خلال تسليط الضوء الى التحديات التي نشأت بتعزيز حقوق المرأة. وعلاوة على ذلك الفوائد الناتجة من تلك الاصلاحات للوصول الى الختام والتي توصي بالعديد من الاصلاحات الفعالة والعادلة.

الفصل الاول: قانون الأسرة في الكويت: الخلفية التاريخية

في السابق كانت الأسرة تعالج نزاعاتها عن طريق أحكام الشريعة الإسلامية بمعرفة القضاء الذين اخذ العلم من الفقه الاسلامي لحماية الأسرة من التفكك والمحافظة على استقرارها ومحاول الوصول الى حل النزاعات استنادا الى المذاهب الفقيه الأربعة (الحنفي – والحنبلي – المالكي – الشافعي)[189]. تم تدوين القانون العثماني لحقوق الاسرة في اواخر الدولة العثمانية لعام 1917 والذي هدف الى اعطاء حريه اكثر للمرأة وجعلها قادرة على المطالبة وحصولها على الطلاق واللجوء الى المحكمة وذلك تم تعزيز مكانة الأسرة والاهتمام بها خاصة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث ورعاية الاطفال ودور كل من الرجل والمرأة لتكوين الأسرة[190].

وفي مصر كانت الحياة الاجتماعية خاضعه للتنظيم بواسطة قانون الاحوال الشخصية والذي صدر عام 1920 والذي تم تنفيذها عام 1943 ، وفي ايران تم تدوين قانون الاسرة عام 1928 والذي يهدف لبناء دولة معاصر بذلك الفترة.

[189] محمد سلام مدكور، "*احكام الاسرة في الاسلام*",الدار النهضة العربية،(القاهره 1969) ص356

[190] Stilt, K. and Griffin, S.G., 2011. *The Strategies of Muslim Family Law Reform. Northwestern Public Law Research Paper*, (11-42).

وفي الكويت تم تدوين قانون الاحوال الشخصية 1984 والذي يعتبر اول قانون للأسرة من بين دول الخليج. وتم تدوين قانون الاحوال الشخصية في الكويت في السابع من يوليو عام 1984 والمستمد من الشريعة الاسلامية والذي يعتبر الأقدم من بين دول مجلس التعاون الخليجي و تم تدوينه لبناء المجتمع الصالح لتأسيس حياة قوامها السكينة والمودة والرحمة ولحقت بها سلطنة عمان في عام 1996.

في أواخر 1960 تم تدوين القانون المدني والتجاري والجنائي والمستمدة من القانون والفقه الاسلامي الاكثر اتفاقا مع مصالح البلاد بينما استمد قانون الاحوال الشخصية من الشريعة الاسلامية وبدل الاستعانة برجال الدين وهم الفقهاء الذي درسوا الشريعة الاسلامية قامت المحاكم والدوائر في حل النزعات الأسرية ومسائل الاحوال الشخصية والاستعانة بالمحررين والمأذونين الذين درسوا القانون الحديث لمراجعة المسائل الاسرية وتوثيقها[191].

وقد طبق القانون على مبدأ المذهب المالكي الا انه اخذ بما هو اقرب للواقع من اراء المذاهب الشرعية الاربعة كما جاءت في مذكراته التوضيحية والذي خالف القانون العثماني المستند على المذهب الحنفي فكانت دول الشرق الاوسط تعتمد على الشريعة الاسلامية لذلك تعتبر الشريعة الاسلامية بمذاهبها الاربع هي المصدر التشريعي لقانون الاحوال الشخصية للحفاظ على عقيدتهم.

في بداية الخمسينيات بدأت المرأة بالتحرك والمطالبة بحريتها وحق العمل على سبيل المثال عقدت اول ندوة لمناقشة السفور سنة 1953 واثمرت جهودها في أنشاء الجمعية الثقافية النسائية في 10 فبراير 1963 وجمعية النهضة العربية النسائية وجمعية المرشدات الكويتية[192]. وكما انظمت الكويت لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة بموجب المرسوم رقم 24 لسنة 1994 [193]. كانت تلك الجهود تساعد في التحسين من اظهار المرأة الكويتية وساعدة في اظهار مكانة المرأة في المجتمع ودورها الايجابي[194]. وقد حصلت المرأة

---

[191] بدر الزمانان، "*الحقبة التاريخية للإدارة التوثيقات الشرعية انشاؤها ومراحل تطورها*" (وزارة العدل 2014) ص34

[192] حمد حسن عبد الله،" *كتاب الحركة الأدبية والفكرية في الكويت* "،رابطة الأدباء الكويتيين (الكويت، الطبعة الثانية 2014) الصفحة 75 إلى 97

[193] اتفاقية سيداو تعرف ب (CEDAW)هي معاهدة دولية أعتُمِدَت بواسطة اللجنة العامة للأمم المتحدة عام 1979.

[194] جريدة الوسط،" *أبرز ما حدث بالكويت.. في هذا اليوم*"(2018):<http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=89214> تم الاطلاع عليه في 26 يوليو 2019

الكويتية على حق المشاركة في الاقتراع والترشح لعضوية مجلس الامه في عهد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح عام 2005.

ظهرت المحاكم المدنية في العراق بعد الاحتلال البريطاني والتي كانت تنظر الى القضايا التي تخص المذهب الجعفري وكذلك المسائل التي تخص الطوائف الغير مسلمه من اختصاص المحاكم الدينية والتي يكون فيها الحكم وفقا لتعاليم الطائفة التي ينتسب اليها الشخص الغير مسلم بشرط مراعاة العدل والانصاف [195] . وفي 1922 انشأت المحاكم الشيعية والتي تنظر الى المسائل الجعفرية بعد ان كانت المحاكم المدنية تختص بها [196]. هو ما نص عليه الدستور عام 1962 عندما كفل حقوق الأمومة والطفولة في المادة التاسعة منه وشدد على حمايتها من العنف من خلال قانون الأحوال الشخصية.

الاصلاحات الأخيرة في قانون الأسرة الكويتي :

منذ صدور دستور الكويت والذي حرص على الحياة الاسرية وحفظ حقوق المرأة في مادته التاسعة والتي تنص على ان 'الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة [197]. وكما ان النساء والناشطات والمحامين ونواب مجلس الامه منذ صدور مرسوم قانون الاحوال الشخصية 1984 بذلوا جهود كثيره لتعديل بعض مواده ومحاولة الاصلاح ومعالجة ثغراته من خلال اصدار تشريعات تعزز اجندتها الحديثة وبالإضافة الى تحقيق المساواة ونشر ثقافة حقوق الانسان لذلك تم تقديم تعديل قانون رقم 61 لسنة 1996 و قانون رقم 29 لسنة 2004 وقانون رقم 66 لسنة 2007 وقانون أنشاء محكمة الأسرة 2015 والمعدل سنة 2018.

اولا: قانون رقم 61 لسنة 1996 :

قد بذلت الجهود لإصدار مشروع جديد لإجراءات التقاضي والتي توفر اجراءات شامله تساعد على تسهيل المراجعات القضائية في ضل وجود الكثير من المواد التي تنظم سير العدالة الخاصة بقضايا الأسرة الكويتية فقد قام المشرع بإدخال اضافه جديده على احكام قانون رقم (51) لسنة

[195] ابراهيم السلامي. أحمد النعيمي،" *احكام قوانين الاحوال الشخصية بين الشريعة الاسلامية والقانون*"(دار المعتز للنشر والتوزيع 2018)ص29.
[196] محمد الكبيسي،(1988) "*شرح قانون الاحوال الشخصية*" صفحة 17
[197] دستور الكويت 1961 ،الباب الثاني، المادة التاسعة

1984 والتي تحتوي على (المادة 346 مكرر) والتي تنص على : تصدر احكام المحكمة الكلية في قضايا الاحوال الشخصية من قاضى واحد وذلك استثناء من حكم المادة السابعة من مرسوم قانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء مما يساعد على سرعة اجراءات الفصل في القضايا الاسرية [198].

علاوة على ذلك لعبت مركز اصلاح ذات البين دور هام في اصلاح المنازعات منذ تأسيس المركز والذي كان في اغسطس عام 2001 وبدعم مادي من الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعي التابع للأمانة العامة لوزارة الاوقاف وادارة وزارة العدل و يهدف المركز الى تحقيق الاستقرار الأسري والمحافظة على كيان الاسرة وتقوية الروابط بين افرادها وتقليل حالات الطلاق وتجنب وقوعه برفع مستوى الصلح من خلال تحقيق التعامل الايجابي بين اطراف العلاقة الزوجية ، كما ان قام المركز بمتابعة جميع الحالات التي تحال اليه من وزارة العدل. كما اهتم المركز الى الحالات الاسرية سواء بعد الصلح او بعد الطلاق في حال وقوعه ومساعدة الاسر في حل المشاكل واعادتها الى طبيعتها[199].

ثانيا: قانون رقم 29 لسنة 2004 :

ان حقوق المرأة وممارستها مضمونه في الاسلام ومع القوانين الاسرية و الممارسات الشائعة ما بين الازواج في الكويت ومنذ صدور قانون الاحوال الشخصية والذي استغرق ستة عشر سنه دون تعديل كانت اهناك اقتراحات واصلاحات رئيسية قاموا بها النشطاء من اجل معالجة الثغرات والحفاظ على الحياة الاسرية. قامت الحكومة بتقديم مشروع قانون يحق للثيب ان تزوج نفسها من زوجها السابق بولاية القاضي والذي يهدف الى اعطاء المرأة حقوقا قانونية جديده. كانت هناك نقاشات وتبادا في الآراء حول المشروع الحكومي لم تكن هناك معارضه على مشروع القانون كاملا بل كان النقد والآراء تعكس مخاوفهم وخشيتهم من اساءة استخدام القانون. فمشروع القانون الحكومي 29 خلا من الإشارة الى دور الاب. وبعد تفويض المؤسسات الدينية والتي تلعب دور في تنظيم الشؤون الأسرية وإبداء رايها بهذا المشروع واقتراح نواب المجلس رأت الجنة التشريعية انه

[198] المذكرة التفسيرية لمشروع رقم 51 لسنة 1996 في شأن تعديل بعض احكام قانون الاحوال الشخصية رقم 51 لسنة 1984

[199] كونا ، "*ادارة الاستشارات الاسرية بوزارة العدل تقدم الاستشارة للحفاظ على كيان الاسرة*".(2003)<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1378228 > تم الاطلاع عليه في 15 اغسطس 2019.

لولي امر الثيب ابداء الرأي وأخطاره وسماع رايه وكما جاء في السنن النبويه في ضمان حقوق المرأة والدعوة الى تنظيم العلاقات الأسرية والمحافظة عليها فقد قال النبي ﷺ: لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يارسول الله وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت متفق على صحته وذكر في صحيح مسلم ان الرسول عليه الصلام والسلام قال: الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأذنها أبوها وإذنها صماتها [200]. وكان نص المادة (30) من أن «الثيب أو من بلغت الخامسة والعشرين من عمرها، الرأي لها في زواجها، ولكن لا تباشر العقد بنفسها، بل ذلك لوليها»، الا ان القانون قد اضافة فقره ثانيه والتي تنص

"على ان تجيز للثيب أن تلجأ إلى قاضي التوثيقات الشرعية ليقوم بمباشرة عقد زواجها بعد إخطار وليها للاستماع إلى رأيه فإذا لم يحضر كان لقاضي التوثيقات الشرعية عقد الزواج باعتبار أن زواجها الأول من هذا الزوج كان قد تحقق فيه استكمال جميع شرائط الزواج بما فيها شرط الكفاءة" [201].

كان موقف المؤسسات الدينية المتمثلة بكلا من د. خالد المذكور . رئيس اللجنة العليا لاستكمال تطبيق احكام الشريعة والشيخ عيسى العبيدلي . مدير ادارة الافتاء بوزارة الاوقاف والشيخ د. احمد الكردي . المستشار بإدارة الافتاء بوزارة الاوقاف داعما الفقرة الثانية من قانون رقم 29 لسنة 2004 [202]. عندما قدمت الحكومة مشروع القانون في ديسمبر 2003 قد وافق المجلس عليه في مداولته الاولى الا انه قرر ابقائه مدرجا حتى ورود تقرير المؤسسات الدينية والنظر الى آرائهم [203]. وفي تاريخ 2004/1/17 استلمت اللجنة التشريعية اراء الافتاء في وزارة الاوقاف والذي كان داعما لهذا القانون [204].

---

[200] الأيم هي الثيب والتي سبق لها الزواج.

[201] المذكرة التفسيرية لقانون الاحوال الشخصية رقم 29 لسنه 2004.

[202] محامو الكويت، " *التشريعية: الثيب تزوج تزوج نفسها لزوجها السابق بولاية القاضي وابلاغ ابيها*" (الوطن 2004/03/20):< http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?Action=DisplayNews&ID=1905> تم الاطلاع عليه في 27 يوليو 2019.

[203] وكالة الانباء الكويتية (كونا)،" *مجلس الامة يعقد جلسته العادية غدا الأثنين للنظر في الموضوعات* "(الشؤون السياسة 2004/02/08):< https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1414513&language=ar > تم الاطلاع عليه في 13 اغسطس 2019.

[204] محامو الكويت، " *التشريعية: الثيب تزوج تزوج نفسها لزوجها السابق بولاية القاضي وابلاغ ابيها*" (الوطن 2004/03/20):< http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?Action=DisplayNews&ID=1905> تم الاطلاع عليه في 27 يوليو 2019.

علاوة على ذلك تناول مشروع قانون 29 لسنة 2004 تعديل على المادة 127 والتي تنص " على المحكمة أن تبذل وسعها للإصلاح بين الزوجين، فإذا تعذر الإصلاح وثبت الضرر، حكمت بالتفريق بينهما بطلقة بائنة، وإن لم يثبت الضرر عينت حكمين للتوفيق أو التفريق"[205].

في السابق كان النص قبل استبداله ينص على المحكمة أن تبذل وسعها للإصلاح بين الزوجين، فإذا تعذر، عينت حكمين للتوفيق أو التفريق وبناء على هذا النص كان المحكمة تحيل الزوجين الى ادارة الاستشارات الأسرية والتي أنشأت عام 1996 والسبب من استبدال النص هو للحد من زيادة نسبة الطلاق وحل النزعات الاسرية عند احالتها من المحكمة الا ان المشرع رأى ان الاجراءات قد تعيق وتطيل من الحكم بالطلاق اذا كان الضرر واقع بشكل واضح. لذلك كان استبدال الفقرة الثانية من قانون 29 لسنة 2004 يهدف الى اولا: اعطاء المحكمة الفرصة ان تفصل بالطلاق الضرر متى ثبت حصول هذا الضرر واكتفت بالإحالة عندما ترى المحكمة عدم ثبوت الضرر[206]. ثانيا : ان المرأة لا تستطيع اخذ حقها بالإجراءات التقليدية للطلاق وكان تسهيل وسرعة الاجراءات تعطي فرصه للمرأة لانتزاع حكما لصالحها ومساواتها للرجل وتكفل عدم تعرضها للعنف.

ثالثا: أنشاء محكمة الاسرة :

كانت المقترحات منذ صدور مرسوم قانون الاحوال الشخصية 1984 والاصلاحات التي تناولتها الكويت 1996 و 2004 وحتى الوصول الى قانون 12 لسنة 2015 واللي قد عرف بقانون محكمة الاسرة كما هو معمول في دول عده. أنشأت محاكم الأسرة لأول مره في الولايات الامريكية المتحدة ونفذت بعد ذلك في كندا واليابان ومن ثم استراليا لاحقا مما ادى الاستخدام الواسع وجود اختلاف و تغير شامل في هيكل اجراءات التقاضي في كل دولة[207].

ان قضايا قانون الاحوال الشخصية في المجتمع الكويتي وطبيعتها تزيد من صعوبة حلها في ظل اجراءات التقاضي التقليدية وصعوبة المثول امام عدد محاكم مختلفة مما كان واضحا ان تعزيز استقرار الأسرة يكون في أنشاء محكمة واحده تلبي الاحتياجات الاسرية ويساعد في حل

[205] قانون الاحوال الشخصية رقم 29 لسنة 2004-الفقرة الثانية.
[206] المذكرة التفسيرية لقانون الاحوال الشخصية رقم 29 لسنة 2004.
[207] Fogarty, J. (2001). *Establishment of the Family Court of Australia and its early years: A personal perspective*. Family Matters, 60, 90-99.

النزعات الاسرية. قبل فبراير 2008 أجرى القاضي صالح الركف وهو احد رجال القضاء المهتمين بشئون الاسرة دراسة حول محاكم الاسرة والتي اوصى بإنشاء دوائر متخصصه لمحاكم الاسرة وموحده لمعالجة جميع حالات الاسرة. وعلاوة على ذلك صدر من وزير العدل قرار رقم 77 لسنة 2008 بتشكيل فريق عمل لبحث ودراسة أنشاء محاكم الأسرة تعزيزا لدور الأسرة وكان المستشار فيصل المرشد رئيس محكمة الاستئناف وعضو المجلس الاعلى للقضاء في وزارة العدل قد كلف لإجراء الدراسة والعمل على مشروع محاكم الأسرة مما اشارت الدراسة الى عدد من الاجراءات الذي يحتاجها هذا المشروع حتى يرى النور. كانت التوصيات تشير الى الحاجه لتوفير اماكن مناسبة والعمل على تعديلات قانونية في التقاضي والتي تساعد على سرعة انجاز اجراءات التقاضي اضافة الى دعم الجهات والمتخصصين في قانون الأسرة فضلا عن تحديد مبنى بجنوب السرة والذي يختص برؤية الاطفال من قبل والديه وذويه [208]. وبعد مرور سنة دعم النشطاء السياسيين والمتخصصين بشئون الاسرة واعضاء البرلمان الى مشروع محكمة الاسرة ودعوا الى سرعة انشاءه ادراك لحاجة الأسرة الى كيان يحافظ عليها.

كانت الدكتورة خديجة المحميد وهي من النساء الذين دعوا الى انشاء محكمة الاسرة وبصفتها رئيسة اللجنة التحضيرية لرابطة الوطنية للأمن الاسري. اقامت الدكتورة ندوة بمشاركة مع جمعية المحامين الكويتية والتي كانت تحمل عنوان "محكمة الاسرة"[209]. وفي عام 2010 قدمت مقترحاتها وتوصيتها حول مشروع محاكم الاسرة الى معالي وزير العدل حين ذاك ولم تقف الى هذا الحد بل ناصرة المرأة واستمرت في حراكها حتى تصل المرأة والاسرة الى حقوقها المدنية[210]. والى جانب ذلك من النساء الذين دعموا وحرصوا على انشاء محكمة الأسرة المحامية نضال الحميدان حيث اشارت الى ان انشاء محكمة الاسرة يساعد على سرعة الفصل وحل المنازعات الاسرية وسهولة التقاضي امام المحكمة وفي صدد اخر اوضحت ان جهود ادارة الاستشارات الاسرية ومركز

---

[208] محامو الكويت،" *عضو هيئة الدستورية ورئيس محكمة الاستئناف يؤكد تطوير إجراءات التقاضي*" (جريدة القبس 2008/10/26):< http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?Action=DisplayNews&ID=14412> تم الاطلاع عليه في 27 اغسطس 2019.

[209] عفت سلام،" *الزلزلة:إنشاء محكمة للأسرة... ضوء في نفق أظلمه بعض النواب*"(جريدة الرأي 2009/11/20):< https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=78f31a8b-e793-4512-8adc-858bc86bf0d0> تم الاطلاع عليه في 27 اغسطس 2019.

[210] الرابطة الوطنية للأمن الأسري رواسي ،2015 "*تقرير الرابطة الوطنية للأمن الأسري " رواسي " الموازي لتقرير دولة الكويت المقدم للاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة*" (الدورة 12)<https://www.rawasi-kw.org/wp-content/uploads/2019/06/02.pdf>.

الروية والجمعيات النفع العام حريصون الى الاهتمام بالأسرة وسعيهم في حفظ كيان الأسرة وتماسكها بعيدا عن المقاضاة بين اروقة المحاكم وكما اشارت ان انشاء محكمة الاسرة جاء متماشيا مع مصادقة الكويت لاتفاقية حقوق الطفل الذي ينبغي له العيش في بيئة عائلية تحتوي على العيش بسعادة ومحبة وتفاهم[211]. وكما اوضح رئيس المجلس الاعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية المستشار يوسف المطاوعة ان فكر انشاء محكمة الاسرة اتت من اقتراح قضائي [212]. وكان المستشار القضائي في محكمة الاستئناف الدكتور عادل الفيلكاوي قد اعد دراسة لكشف عن مشروع انشاء محاكم الأسرة واختصاصها[213]. وذكر ان مشروع محاكم الأسرة يختص بفصل المنازعات الاسرية والزواج والطلاق والحضانة والنفقات والرؤية والميراث والوصايا وغيرها من الحالات التي تتعلق بالنظام العام والتي لا تتعلق بها الا انه اشار الى ان مسائل الميراث والوصايا سوف يترك الفصل بها للقضاء المدني[214]. وبين ايضا المستشار الدكتور عادل الفيلكاوي ان المنازعة تتم على مرحلتين : الاولى اذا كانت المسائل لا تتعلق بالنظام العام فيتم اجراءات الدعوى بتقديم طلب الى ادارة الاستشارات الاسرية او ادارة التوفيق والمصالحة الاسرية مثل دعاوي النفقة والرؤية والطاعة وغيرها ولا تقبل هذي الدعوى الا بهذا الطلب وثانيا اذا كانت المسائل تتعلق بالنظام العام كما اوضحتها المادة 338 من قانون الاحوال الشخصية لسنة 1984 فتقام الدعوى دون الطلب الى تلك الادارات[215]. وبين المستشار الدكتور عادل الفيلكاوي ان دور تلك الادارات حل المنازعات الأسرية ومصالحة دون اللجوء الى التقاضي امام المحكمة واثبات ذلك عند كاتب العدل المختص واذا لم يتم الصلح احيل النزاع الى محكمة الأسرة للفصل[216]. وكما اشار الى ان محكمة الأسرة تنظر الى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية سواء كانت سنية او جعفريه دون تميز وكما يحق للمحكمة من عدمه الاخذ برأي المختصون النفسيون والاجتماعيون

---

[211] عفت سلام،" *الزلزلة:إنشاء محكمة للأسرة... ضوء في نفق أظلمه بعض النواب*"(جريدة الرأي 2009/11/20):< https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=78f31a8b-e793-4512-8adc-858bc86bf0d0> تم الاطلاع عليه في 27 اغسطس 2019.

[212] وكالة الأنباء الكويتية، "*المستشار يوسف المطاوعة متفائلون باقرار قانون تنظيم القضاء في دور الانعقاد المقبل*"(كونا 2017/07/23):< https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2625767&language=ar > تم الاطلاع عليه في 12 ديسمبر 2019.

[213] وكالة الانباء الكويتية، "*دراسة قانونية تؤكد ضرورة إنشاء محاكم الأسرة في الكويت*"(كونا 2011/01/09):< https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2136425&language=ar> تم الاطلاع عليه في 23 سبتمبر 2019.

[214] المرجع السابق

[215] المرجع السابق

[216] المرجع السابق

ومختصين بشؤون الأسرية لتقديم تقرير عن حالة النزاع حتى يكون للمحكمة الرؤية الواضحة للفصل بالنزاعات. وقد اوضحت الدراسة ان للمحكمة حل النزاع الاسري وجوبا اذا رأت المحكمة ذلك حتى لو لم يرضى بها احد الخصوم وذلك لتحقيق الفائدة المرجوة من انشاء محكمة الأسرة[217].

وقد احالت الحكومة هذا المشروع بعد دراسته الى لجنة الشئون التشريعية والقانونية لمجلس الامه لإقرارها في الفصل التشريعي الرابع عشر من دور الانعقاد العادي الثالث وبعد ان اجتمعت اللجنة والتي تتكون من الساده اعضاء مجلس الامه ومجلس القضاء الاعلى واعضاء وزارة العدل المتمثلة بوزير العدل [218].وافق مجلس الامه في مداولته الاولى والثانية بالإجماع على اقرار قانون محكمة الاسرة وصدر المرسوم الاميري بتاريخ 11 مارس 2015 والذي ينكون من 17 مادة و يهدف الى حماية الأسرة وتوفير الضمانات اللازمة للأطراف مع حل المنازعات الاسرية لتحقيق العدل المساواة ، وعن الية العمل بالمحكمة الأسرة فقد نص القانون الجديد على ان جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية يتم معالجتها في محاكم الاسرة. وتقوم الدعوى في كل حاله لمراجعة ادارة تسوية المنازعات قبل اللجوء الى المحكمة وذلك لمحاولة الاصلاح والتسوية ولن ترفع دعوى الا بعد المراجعة لتلك الادارة اي ادارة تسوية المنازعات . كما يتم في محاولة الاصلاح مقابلة الخصوم من قبل خبراء نفسيين واجتماعيين لديهم الخبرة لحل المنازعات الأسرية واذا لم يتم الصلح يتم ارفاق تقرير يصف حالة النزاع ويوضح اسباب النزاع لهيئة المحكمة وترفع الدعوى بعد خمسة عشره يوما وذلك لمحاوله اعطاء فرصه لإصلاح ذات البين. تتم اجراءات التقاضي على درجتين وهما محكمة الأسرة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ولا يجوز الطعن على الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الا في الحالات التي حددها المشرع. وتتكون دائرة التقاضي على ثلاث قضاء احدهم يكون بدرجة وكيل ويجوز للمجلس الاعلى للقضاء ان ينتدب مستشار لإعطاء التوجيهات والاستفادة من خبرته وتتألف درجة الاستئناف من ثلاث مستشارين. وكما اقر القانون انشاء نيابة متخصصه لشئون الاسرة بالإضافة الى انشاء ادارة خاصه بتنفيذ الاحكام. كان اقرار مشروع محكمة الاسرة لا يخلو من التعديلات والاقتراحات النيابية في صياغة نصوصه بمعنى اخر، أن

[217] المرجع السابق
[218] انظر الى تقرير رقم 64 للجنة الشئون التشريعية والقانون لمجلس الامة بتاريخ 26 يناير 2015.

قانون محكمة الأسرة لا يخلو من العقبات والانتقادات. المحامي حسين عبدالله منتقدا قانون محكمة الأسرة حيث قال ان القانون يحمل خطأ في اجراءاته وذلك لعدم السماح للمتقاضي الطعن على احكام الاستئناف مبررا بذلك انه اخلال لمواد الدستور 22 وايضا 166 [219]. كما كان واضح ان العبدالله قلقا من النظام الجديد لقانون الأسرة حيث اشار العبدالله ان قانون محكمة الاسرة لم يصاغ بالشكل الصحيح وذلك في صياغة المادة 13 من قانون محكمة الأسرة عندما اعطى الحق للنيابة في ممارسة الطعن على احكام الاستئناف في القضايا التي تتعلق بالنظام العام الواضحة في المادة 338 [220] دون المتقاضين كما ان العبدالله بين في انتقاده ان الطعن على احكام محكمة الاستئناف اقتصر في حالات التفريق بين الزوجين وقضايا اعتبار المفقود ميتا مما يضع القانون في شبه دستوريه بالتفريق بالطعن في قضايا دون اخرى [221]. وكما ركزت الانتقادات ايضا على ان اجراءات التقاضي بواسطه ثلاث قضاء للنظر في كل قضية قد تودي الى تراكم القضايا وتأخر الفصل بها مما يتطلب الحاجه الى زيادة اعداد القضاة في ظل ازدياد القضايا[222].

من الواضح ان القوانين الجديدة قد تتأثر حين يتم التسرع في اعداد تشريعات جديده دون اخذ رأي المجتمع بما فيهم الناشطين والناشطات . وقد يترتب على ذلك اقرار القوانين دون التركيز على الثغرات التشريعية والمهمة في تطبيق القوانين.

رابعا: قانون رقم 11 لسنة 2018:

ان قانون الأسرة الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 12 مارس 2015 احتاج الى اصلاح اكبر حتى يكون مشروع مستدام يعالج جميع القضايا الاسرية ومواجهة التحديات المعاصرة والمستقبلية. قد كانت الانتقادات التي اشرنا اليها وغيرها بالإضافة الاستعجال في اقرار مشروع محكمة الأسرة كان

---

[219] حسين عبدالله،" *خلل تشريعي في قانون محكمة الأسرة يفقد المتقاضين الطعن بـ«التمييز» في دعاوى الفرقة بين الزوجين*"(جريدة الجريدة 2017/03/21):< https://www.aljarida.com/articles/1490029055704763000/ > تم الاطلاع عليه في 20 سبتمبر 2019.

[220] المراد بالنظام العام في المادة السابقة أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الآتية: أ- الزواج بالمحرمات حرمة مؤبدة أو مؤقتة. ب- إثبات الطلاق البائن. ج- فسخ الزواج. د- الأوقاف والوصايا الخيرية. هـ- دعاوى النسب، وتصحيح الأسماء. و- الدعاوى الخاصة بفاقدي الأهلية وناقصيها، والغائبين، والمفقودين. ويكون للنيابة في هذه الأحوال ما للخصوم من حقوق.

[221] حسين عبدالله،" *خلل تشريعي في قانون محكمة الأسرة يفقد المتقاضين الطعن بـ«التمييز» في دعاوى الفرقة بين الزوجين*"(جريدة الجريدة 2017/03/21):< https://www.aljarida.com/articles/1490029055704763000/ > تم الاطلاع عليه في 20 سبتمبر 2019.

[222] حسين عبدالله،"*ارتفاع عدد القضايا وقلة القضاة وصدور قوانين جديدة وعدم كفاية المباني تؤثر على المنظومة القضائية*"(جريدة الجريدة 2017/06/13):< https://www.aljarida.com/articles/1497280228491742100/ > تم الاطلاع عليه في 28 سبتمبر 2019.

مبررا على نواب مجلس الامه انشاء مشروع تعديل لبعض مواده مشروع 12 لسنة 2015 . قد فرضت التغيرات على تعديل مواد القانون السابق نظرا لأهمية محكمة الأسرة واعتبار تلك المحكمة خطوه الى طريق منح المرأة حق المساواة بالرجل. بالإضافة الى اهمية التطورات في المواثيق والقوانين العالمية المرتبطة بحقوق المرأة والاطفال. جاء مشروع تعديل قانون 12 لسنة 2015 من الحكومة في 2016/09/26 بعد ان راوه ان القانون السابق متزعزع وغير مستقر في بعض مواده. ناقش اعضاء مجلس الامة تقرير اللجنة التشريعية والقانونية بتاريخ 2018/02/13 وكان ردود الفعل اخذت الجانب الايجابي وتمت الموافقة على المشروع في مداولته الاولى حيث ذكر النائب محمد الدلال ان اقتراح الحكومة يعرض حلا لبعض الملاحظات المشار اليها من رجال القانون بالإضافة الى ازلت العبء وتعزيز الحياة الاسرية كما اوضح النائب المحامي الحميدي السبيعي ان الاقتراح الحكومي جاء لمليء الفجوات في قانون محكمة الاسرة [223]. كان اهم التعديلات التي تمت في المداولة الاولى المواد (1) ،(8)،(9 فقره رابعة) ، (12) و(17 فقرة ثانية). اما في مداولته الثانية والتي نوقشت بتاريخ 6 مارس 2018 فقد اضيف تعديل مواد (11 بند و) بالإضافة الى (13 فقرة أولى) [224]. صدر في الجريدة الرسمية المشروع واصبح قابل النفاذ بتاريخ 2018/4/8 وجاء في مادته الاولى :

"يستبدل بنصوص المواد (1,8,9فقره رابعة ،11 (بند و،ط) ، 12 ،13 فقره اولى ،17 فقره ثانية) من القانون رقم (12) لسنة 2015 المشار اليه بالنصوص التالية..." [225].

ثالثا: اسئلة الدراسة :

ناقشنا في الفصل الاول مراحل التطور في الاجراءات القانونية وكان الهدف منها فهم تنفيذ نظام المحاكم الجديد وتأثيره على حصول المرأة على حقوقها العادلة بالإضافة الى دراسة الهيكل الجديد لنظام محاكم الاسرة لذلك يمكن النظر الى الاسئلة التالية :

---

[223] جريدة الانباء الكويتية،" *المجلس يوافق على تعديل «محكمة الأسرة»: مقر في كل محافظة ومركز تسوية للمنازعات*"(2018/02/14):<https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/parliament/812069/14-02-2018> < تم الاطلاع عليه في 27 اغسطس 2019.

[224] مجلس الامة الكويتي،" *مجلس الأمة يقر تعديلات على قانون محكمة الأسرة بمنح حق التمييز في قضايا الوصية والمواريث*"(شبكة الدستور البرلمانية 2018/03/06):<http://www.kna.kw/clt-html5/news-details.asp?id=29486 > ت الاطلاع عليه في 3 ديسمبر 2019.

[225] قانون رقم 11 لسنة 2018 بتعديل بعض احكام قانون محكمة الاسرة الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2018. تم نشره في جريدة الكويت العدد رقم 1378 بتاريخ 2018/04/08.

1. هل تعزز الاصلاحات الاخيرة المرأة في مجال الأسرة ؟
2. ماهي المراحل المختلفة في محاكم الاسرة التي يستفيد منها النظام ؟
3. كيف ساعدت المفاهيم السائدة للوصول الى حقوق المرأة؟
4. ما تأثير القانون على حقوق المرآه؟

رابعا: اهداف الدراسة :

لإجابة على هذه الأسئلة ، فإن الأهداف المحددة لهذه الدراسة هي

1. وصف مراحل المحكمة الجديد من خلال البحث الاثنوجرافي.
2. حددنا اجراءات و استراتيجية المحكمة وكيف اثرت لوصول المتنازعات الى العدالة.
3. دراسة الطرق التي يستفيد منها النظام.
4. دراسة تطبيق القانون وتأثيره على اعمال حق المرأة.

المراجعة الادبية :

كان القاضي صالح الركف من القضاء الذين قدموا دراسة حول دور محكمة الاسرة في المجتمع وكان الغرض منها هو شرح مزايا نظام محاكم الاسرة وان فكرة انشاء المحاكم هو النهوض بكيان الاسرة وتسهيل اجراءاتهم في التقاضي اضافة الى حل المنازعات الاسرية في دوائر المحكمة[226]. وكما اشاد الركف ان الاستعانة بالمتخصصين في شؤون الأسرية كان ايجابيا في حل العديد من المنازعات الاسرية. اضافة الركف ان محكمة الأسرة سوف تتناول الحفاظ على مصالح الاطفال وذبك بتوفير قاعات انتظار خاصه لهم حين يلجئن الى المحكمة لحل نزاعات وتكون تلك القاعات مستقله بعيدا عن المحاكم الجنائية والمحاكم الاخرى [227]. كما رأى الركف الى الحاجة لتعديلات مستقبلية لمشاريع عديده تتعلق بمحاكم الأسرة لحاجات المجتمع وتطور الحالات المختلفة في المجتمع[228].

---

[226] محامو الكويت،" *على الرغم من أهميتها في توفير الوقت والمعاناة محكمة الأسرة .. لماذا تأخر إنشاؤها؟*"(جريدة القبس 2008/02/17):< http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?Action=DisplayNews&ID=12108 > تم الاطلاع عليه في 20 ديسمبر 2019.

[227] قناة العدالة،(2015/03/31)،"*حلقة عن قانون محكمة الاسرة مع المستشار الدكتور صالح الركف*"<https://www.youtube.com/watch?v=2omLWYQR5Fo> تم الاطلاع عليه في 20 يوليو 2019.

[228] المرجع السابق

كما ان مؤلف كتاب محكمة الاسرة المحامي ناهس العنزي قد تناول نظام محكمة الاسرة ومزاياه وشرح لمواده قانون 12 لسنة 2015 . وقد ركز العنزي على النص التشريعي وشرحها كما جاءت في مذكرته التفسيرية و وتحدث الكتاب عن دور نيابة الأسرة، ومركز تسوية المنازعات الأسرية، ودور الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محكمة الأسرة وتعريف مبسط لهذا المشروع الا انه لم يتطرق لمشروع قانون رقم 11 لسنة 2018 [229].

في فبراير عام 2019 اقام مركز حقوق الأسرة في جمعية المحامين ملتقى اطلق علي ومضات على محاكم الأسرة يهدف الى شرح هيكلي ومزاياه ادارات محاكم الأسرة ومثل مديري الادارات هذا الملتقى بحضور العديد من المحامين والمهتمين بشؤون الأسرة. ذهب المؤلف للبحث عن مصادر عديده و لم يستدل الى اي دراسات علمية سابقه تم نشرها بل كان الاستناد على بعض التحاليل النظرية لمشروع قانون النظام الجديد.

ومن ناحية اخرى في عام 2017 اجرت لجنة سيداو تقرير عن المشاكل التي تواجه المرأة وقد اشارت تلك اللجنة الى الحاجه للمزيد من الاصلاحات في قانون الاحوال الشخصية لسنة 1984 لتحقيق المساواة بين الرجل والمرآه في الزواج والطلاق. واستنادا على تقرير سيدو الحاجة الى الاستفادة من قانون الأسرة في كل من المغرب والجزائر وتركيا تساهم في ضمان المساواة في الأسرة[230]. وكما انتقد الدكتور محمد الطبطبائي قانون الاحوال الشخصية لسنة 1984 حيث اشار الى اوجه القصور في قانون طلاق الضرر[231]. الا انه من الواضح ان دول مجلس التعاون الخليجي قد وحدت قانون الأسرة في بلدانها منذ وثيقة مسقط 1996 .

اجرى الدكتور يحي عبد الخضر دراسة بعنوان "اسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات " واشار الخضر الى ان اسباب ارتفاع الطلاق ترجع الى تدخل الاهالي وسوء المعاملة وتغير في سلوك الزوج وتصرفاته اضافة الى عدم تحمل مسؤوليات الأسرة والمشكلات

[229] ناهس العنزي،(2017) "*الموسوعة المبسطة لقانون الاحوال الشخصية محكمة الأسرة*" ، (مكتبة جرير، الطبعة الاولى).
[230] Musawah, Aboish Articl 153, 'JOINT REPORT ON ARTICLE 16, MUSLIM FAMILY LAW AND MUSLIM WOMEN'S RIGHTS IN KUWAIT' (68th CEDAW Session Geneva, Switzerland November 2017)
<https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/KWT/INT_CEDAW_NGO_KWT_29225_E.pdf> accessed 14 September 2019.
[231] محمد الطبطبائي، جريدة القبس (الكويت الاحد 2004/1/18) العدد 10993.

المالية والعنف الاسري وعدم القدر على توفير سكن مستقل[232]. وكما اشار الدكتور احمد الصانع في كتابه "انت طالق" ان هناك انحراف عبر العصور عن العدالة التي انزلها الله على البشر والمتضمنة عن العنف الاسري والاجتماعي والذي نسف معاني المودة والسكينة والمحبة والرحمة داخل الاسرة الواحدة مستدلا بقوله تعالي (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمه ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون)[233].

وهناك دراسة اخرى اجريت في مجلس الامه في عام 2010 حيث فصلت هذه الدراسة اسباب الطلاق في الكويت الى ان هناك اسباب اجتماعيه وأسباب سلوكيه واسباب ماديه اسباب اخرى تشمل الاسباب الجنسية والصحية والصورية الا انها اشارة الى ان اكثر الاسباب شيوعا ان قانون الاحوال الشخصية لسنة 1984 ساهم بزيادة نسبة الطلاق والعنف الاسري وعدم اهتمام المرأة بزوجها وعدم تحمل الزوج بمسئولية الأسرة و تعدد الازواج وعدم وجود مسكن مستقل وتعاطي المخدرات والمسكرات وتدخل الاهل في اراه الزوج او الزوجة [234].

قام المؤلف بالتركيز على الاجراءات المتعلقة بالطلاق في محاكم الأسرة واين اوجه القصور الاجرائية ولا سيما ان النساء في الكويت قد يفقدن بعض الحقوق بسبب الاجراءات القانونية. عندما تلجأ الزوجة لرفع دعوى طلاق للضرر يتعمد البعض من الرجال عدم الحضور الى الجلسات وذلك لتأجيل وتأخير جلسات التقاضي وبعضهم قد يتعمد تغير عنوانه لتجنب استلام الاعلان مما يصعب الوصول اليه بالرغم محكمة الأسرة قد اعتمدن الاعلان عبر البريد الإلكتروني الا ان هناك وجود نقص في بيانات الإلكترونية للمتقاضين في وقتنا الحالي. واستنادا الى أرغيا سنجوبتا والتي اشار الى ان مشكلة تأخير وتأجيل القضايا ليست مسألة تتعلق بالموارد البشرية بل هي مسألة نمو الثقافة جعلت التأخير مقبولا [235]. وكما وضع المحامي في شيكاغو

---

[232] يحيى عبد الخضر عبدال. 2012. أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية،مج. 5، ع. 3، ص ص. 330-341.

[233] الدكتور احمد حمد الصانع،(2015)"*انت طالق .. مشكلة الطلاق الاسباب ، الاثار، المخاطر،المقترحات والحلول*"،(مكتبة ذات السلاسل) الكويت،ص70

[234] فاطمة الرامزي، مريم العبيد، اشراف رمزي سلامة (2010)"مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي"(البحوث والدراسات مجلس الامة):< http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1587 > تم الاطلاع عليه في 23 اغسطس 2019.

[235] Sengupta,A (2007)'' *Hidden factors that slow our courts and delay justice*'' The economictimes: available at < https://economictimes.indiatimes.com/news/politics-and-nation/hidden-factors-that-slow-our-courts-and-delay-justice/articleshow/57887726.cms > Accessed November 2019.

فرانسيس مونك حلا لتشجيع على التسوية قبل المحاكمة واهو عند تعمد احد المتخاصمين عدم الحضور او التأخير وذلك تمنح غرامه على هذا الفعل ؟[236].

ومن ناحيه اخرى اثناء رفع دعوى الطلاق تحتاج الزوجة الى نفقه للأبناء لصعوبة تكلفة المعيشة مما تضطر الى اللجوء الى قاضي الامور الوقتيه لتقديم طلب امر عريضة للنفقة كما هو مذكور في مادة 11 من قانون رقن 12 لسنة 2015 . الا ان اجراءات القاضي عنما يأمر بنفقه اقل مما هو ملائم بصوره عشوائية دون معرفة دخل الزوج وعلى سبيل المثال اذا كان عدد الابناء 5 وتم تقديم طلب امر عريضة لنفقة الى قاضي الامور الوقتيه يتم الموافقة على 100 دينار ومن ثم يتم تقديم طلب تظلم على الطلب السابق ويأمر القاضي بزياده النفقة او قد يرفض القاضي طلب التظلم. لذا رأى المؤلف على انه يجب معالجة تلك الثغرات في تطبيق القانون وتسجيل بيانات كل من المتقاضين بما فيها البريد الإلكتروني.

المنهجية الأثنوجرافيا

تحديات البحث

واجه المؤلف بعض التحديات اثناء اجراء البحث من ضمنها صعوبة وصوله الى بعض الدراسات والاقتراحات المقدمة من المسؤولين بالإضافة الى الوصول الى ادارة الاستشارات الأسرية وقاعات المحكمة وذلك لعدم السماح بدخول الى المكاتب المخصصة للتسوية او المتعلقة بالإجراءات تلك الادارات. ايضا هناك بعض القضاء الذي تم الاتصال بهم كانوا مترددين في المشاركة مع الباحث في الادلاء الى اي معلومة لأسباب قد تكون متعلقة بمجلس القضاء. من الصعوبة احيانا الحصول على معلومة الا ان تم اجراء بعض اللقاءات الغير رسمية مع المختصين المرتبط معهم في علاقه اخويه.

اولا: ادارة الاستشارات الاسرية :

انشئت ادارة الاستشارات الأسرية . وزارة العدل . في عام 1996 كقسم، ومن ثم تم رفعه الى مستوى مكتب عام 1998 ومن ثم لإدارة بقرار وزاري رقم 286 لسنة 2001 وهي تتبع الوكيل المساعد

[236] Monek.F, Dean ‘‘*Court Delay: Some Causes and Remedies*’’ Available at <https://www.iatl.net/files/public/82_court_i4a.pdf> Accessed December 2019.

مباشرة، ويتألف الهيكل التنظيمي للإدارة من مديرة الادارة وعدد من اقسام وشعب[237]. بدأ بعد ذلك اصدار القرار الوزاري رقم 92 لسنة 2005 بشأن اعادة تنظيم ادارة الاستشارات الاسرية ورقم 113 لسنة 2016 بنشاء مراقبتي بإدارة الاستشارات الاسرية. وبعد ازدياد المسؤولية منذ اصدار قانون محكمة الاسرة 12 لسنة 2015 وتعديله رقم 11 لسنة 2018 صدر قرار وزاري رقم 1419 لسنة 2018 بشأن تنظيم مسمى قطاع شؤون الاسرة والتحكيم و تم نقل تبعية ادارة الاستشارات الاسرية من قطاع التسجيل والتوثيق الى قطاع شؤون الاسرة والتحكيم.

تناقش ادارة الاستشارات الاسرية قضايا الطلاق ومشاكلها من اكثر من جانب، لدى الادارة قسم التوعية والإرشاد الزواجي وهذا يختص ببحث حالات من تم زواجهم في مدة اقل من 5 سنوات، واغلبهم تكون لديهم مشاكل زوجية ويلجئون للمحكمة للطلاق فيمرون على هذا القسم اولا. واذا تعذر الصلح يقوم الخبير بكتابة تقرير للقاضي يحدد فيه اذا كانت الإساءة من الزوج او الزوجة او الإساءة مشتركة او تعذر عليه معرفة الطرف المسيء، وهذا التقرير يستأنس به القاضي وهو غير ملزم للقاضي ولكنه تقرير معين له قبل اصدار حكمه.

اما المراقبات الجدد والذي انشئت بناء على قانون محكمة الأسرة الجديد وهما مراقبتان، مراقبة تسوية المنازعات الأسرية وتخص اي قضية قبل ان تسجل كقضية تمر على مراكز التسوية، وتحديدا قضايا الطلاق، اما القضايا الأخرى المتعلقة بالنفقات والحضانة والأمور الأخرى المتعلقة بالأسرة فممكن ان تمر على الاستشارات او تذهب مباشرة الى القضاء، اما قضايا الطلاق فلابد ان تمر اولا على مراكز التسوية.

اما المراقبة الأخرى التي انشئت ايضا بناء على قانون محكمة الأسرة فهي مراقبة الرؤية، وتخص انشاء مراقبة رؤية في كل محافظة . سواء مركز او اكثر . لتوفير بيئة مناسبة لتسلم وتسليم الابن المحضون بدلا من تسليمهم في مراكز الشرطة. بالإضافة الى مركز اصلاح ذات البين الذي نقدم من خلاله الاستشارات قبل الزواج بالإضافة الى حل المشاكل الزوجية دون اللجوء الى الطلاق او الذهاب الى المحكمة وهؤلاء يريدون من يعينهم على الإصلاح ، بالإضافة الى ذلك اقامة دورات ومحاضرات وورش عمل مجانية للمجتمع.

[237] حزام الشريكة،" *الطلاق ظاهرة تستفحل في المجتمع الكويتي*"(جريدة القبس 2005/05/11):< https://alqabas.com/article/154734> تم الاطلاع عليه في 20 اغسطس 2019.

اذن فإدارة الاستشارات الأسرية تتناول قضايا الأسرة من اكثر من جانب. وهناك قسم الاستقبال والبحث الاجتماعي، وهذا يستقبل الحالات التي مضى على زواجهم 5 سنوات فاكثر، بالإضافة الى المكاتب الاستشارية حيث تقوم بنفس الدور في المحافظات المختلفة في الكويت. وهناك قسم خبراء المنازعات الأسرية ويختص بالقضايا التي تنظر امام المحاكم، وهذا القسم انشئ في عام 2005، فالقاضي قبل ان يصدر حكمه يحول القضية الى ادارة الاستشارات الأسرية لبحثها من قبل المحكمين لبذل الجهد في الإصلاح قدر الإمكان.

1. مراكز تسوية المنازعات والمناهضة للعنف الاسري:

بالرغم من انشاء مراكز تسوية المنازعات الاسرية في كل محافظة يلحق بمحاكم الاسرة لإسداء النصح والارشاد الى كل من طرفي النزاع في دعاوي الطلاق ، لكن عدم الزام اصحاب الشأن او احدهما للحضور بشخصه تعد عقبه رئيسية في مراكز التسوية ويمكن ممثلين المتنازعين او وكليهما ان يحضروا نيابة عنهم. على الرغم ان دور مركز التسوية قبل التقاضي خطوه ايجابيه وان كانت الزاميه. ويستقبل مركز التسوية العديد من الحالات ما بين الصلح او الإحالة الى المحكمة لطلاق الضرر . عند وجود الخلاف الزوجي يأتي احد المتنازعين الى الاستقبال او محاميه لتقديم الاثباتات المطلوبة وتتمثل (عقد الزواج او وثيقة المراجعة ان كان هناك طلاق رجعي والاثبات الرسمي) ويتم فتح ملف لكل حاله وتسجيلها ويتم تحديد جلسه واستدعاء الطرف الاخر (الزوج غالبا) عن طريق ارسال خطاب الاستدعاء وتكون فترة الاستدعاء 15 يوما فقط.

من الملاحظ ان جميع الحالات التسوية يكون هناك الممثلون القانونيين للأطراف ومن النادر وجود جلسة تسوية مع الاطراف المتنازعين انفسهم وذلك باعتقادهم عند المنازعات لا يكون هناك حاجة الى الصلح والبعض يعتقد ان ليس هناك جلسات تسويه قبل التقاضي ويرى الاخرون ان ابلاغهم بحضور جلسة التسوية هو عمل يستهدف لومهم وجذبهم للمقاضاة وهذا سببه عدم انتشار ثقافة التسوية ونتائجها القيمة في الحفاظ على الكيان الاسر من ناحيه وعدم وجود تشريع قانوني يلزم حضور المتنازعين فلو ان هناك الزاما بحضور الزوجين المتنازعين امام مراكز التسوية لكانت هناك فرصة اكبر لتحقيق الصلح بينهما وتراجعهما عن الطلاق.

نادر ما يكون الأخصائيين نفسانيين بالأغلبية يميلون الى ان يكون تخصصهم قانوني واجتماعي. يلعب الاخصائي القانوني دور على توجيه الطرفين من الناحية القانونية بعد معرفته للجوانب القانونية للنزاع وايضا يتناول الاخصائي الاجتماعي الجوانب الاجتماعية للنزاع للوصول الى التسوية وحل النزاع اما الاخصائي النفسي فيبحث من الناحية النفسية للأطراف والظروف المحيطة بهم ويتم اعتماد محضر صلح (اذا تم الوصول اتفاق) او محضر تعذر الصلح (في حال لم يتم الاتفاق والصلح). و يلعب كل من الأخصائيين دور فعال وهام ويجيدون التعامل الناجح مع كل جلسة نزاع الا انهم يرون ان بعض الممثلين القانونيين يسيطرون ويفرضون الرقابة على الموكلين مما يجعلهم في ضغط مستمر لأخذ مواقف ثابته وعدم الاستجابة الى الأخصائيين. بالإضافة الى ان بعض المحامين يرون ان عمل الأخصائيين متميز ومهم في الوصول الى التسوية وحل النزاعات الأسرية مما يجعلهم في تعاون مستمر مع الأخصائيين في مراكز تسوية المنازعات وحماية افراد الأسرة من العنف والايذاء.

بالنسبة الى اماكن عمل جلسات التسوية يرى المؤلف ان مكاتب استقبال المتنازعين غير مؤهل للتسوية المنازعات فمنذ قانون 2015 والمعدل عليه 2018 الا انه مازال مكان عمل المركز متهالك وغير جيد والغرف صغيره وغير ملائمه للحفاظ على خصوصية المتنازعين.

2. قسم الاستقبال والاستشارات القانونية:

يتم من خلال قسم الاستقبال والبحث الاجتماعي بإجراء الطلاق بما يسمى الطلاق الودي (طلاق رجعي) حيث يلزم حضور الزوج او وكيلا عنه بموجب وكالة خاصة بإجراءات الطلاق. يقوم قسم الاستقبال بتعبئة بيانات الخاصة بالزوج من خلال طلب الوثائق ذات الصلة (اثبات البطاقة المدنية ، وثيقة عقد الزواج او المراجعة ان كان هناك طلاق ومراجعه سابقة لكلا الطرفين) واحالته الى الباحث الاجتماعي والذي بدورها تقوم للحفاظ على الكيان الاسري من خلال توجيه النصح للزوج عند حضوره لأول مره والرد على اي استفسار وبيان الحقوق والواجبات الشرعية والقانونية وفقا لأحكام الاحوال الشخصية. وقبل الاعلان واستدعاء الطرف الاخر (الزوجة او والدها او اخيها) لان حضور احد المقربين بالدرجة الاولى للزوجة يعتبر حضور لها. يتم التبليغ عن طريق مندوب ويكون موعد اقصاه 15 يوم فان لم تحضر اعطيت فرصه اخرى لإبلاغ الطرف

الاخر ايضا 15 يوما اخرى فان لم يحضرا منح الزوج كتاب الى ادارة التوثيقات الشرعية لاستكمال والتلفظ بالطلاق امام كاتب العدل (الموثق).

3. المحكمين في قضايا التفريق القضائي للضرر:

أوجب قانون الاحوال الشخصية على المحكمة ان تبذل جهدها للإصلاح بين الزوجين ، فاذا تعذر الاصلاح وثبت للمحكمة الضرر حكمت بالتفريق بطلقة بائنة وان لم يثبت الضرر عينت المحكمة حكمين للتوفيق او التفريق [238] ومن هنا فان دور المحكمين وما يسمى بالخبراء ذو فائدة حول اجراءات التقاضي في الشؤون الاسرية من خلال توفير فرصه اخرى لحل المسائل بين المتخاصمين بجانب جمع المعلومات الهامه حول النزاع. كان التقارير التي يكبتها الخبراء مفيدة لدى القاضي للوصول الى معلومات واضافتها الى ملف القضية من اجل اصدار حكم يرضى المتنازعين . فكان المادة (9) من قانون 12 لسنة 2015والمعدل له قانون 11 لسنة 2018 منحت المحكمة الاستعانة برأي الاختصاصيين والخبراء للوصول الى بعض المعلومات الهامه والتي من الممكن ان يتم اخفاها او يتم الاغفال عنها من المحاميين والتي قد سبق تقديمها الي المحكمة. يكون دوره الخبراء مهم جدا واكثر نجاحا في تحديد النزاع وتحليله والوصول الى معلومات اساسية عن المتنازعين وطبيعة النزاع. بالإضافة الى ان تقارير الخبراء تساعد القضاء على القدرة على تحديد الطرف المسيء ونوع الضرر ان وجد ومقارنتها بالمعلومات المرفقة والمقدمة من المحامين مما ينتج عننها رؤيه واضحه لطبيعة القضية ومعرفة الجوانب الرئيسية للقضية. هناك تحديات قد تواجه الخبراء كما يرى المؤلف ان بعض الخصوم (الرجال غالبا) يرون ان من الصعوبة الوصول الى حل النزاع والمصالحة ذلك لسبب ان لجوء الزوجة الى المحكمة يعتبر اهانه الى كبرياؤهم كونهم ذكور. فعند حضور الجلسات كان الازواج في حال عناد غير راغبين بالمصالحة واحيانا يكونوا معادون اثناء جلسات الخبراء واستدل المؤلف على ذلك ان الزوجات غالبا يعودون الى الزواج بعد حصولهم على وثيقة الطلاق اي في وقت لاحق.

[238] قانون الاحوال الشخصية المادة (127) والتي تم استبدالها بالقانون رقم 29 بسنة 2004 وكان نصها في السابق (على المحكمة أن تفقد وسعها
للإصلاح بين الزوجين ، فاذا تعذر، عينت حكمين للتوفيق أو التفريق)

ثانيا: المبادرات الحديثة لحل المشاكل في ادارة الاستشارات الاسرية:

كانت المبادرات واضحه من قبل الحكومة والجهات المسؤولة في الحكومة والمنظمات الغير حكومية لحل المشكلات التي تواجه الاصلاحات في الشؤون الأسرية. فمنذ صدور قانون رقم 12 لسنة 2015 اطلقت وزارة العدل ومركز اصلاح ذات البين مشروع بإشراف وزارة العدل ،

هو رفع مستوى قدرات الخبراء والأخصائيين والمحكمين والتي يتراوح عددهم 25 اخصائي ومحكم من خلال اقامة برامج تدريبية لتطوير مهاراتهم وورش عمل عن رؤية محكمة الأسرة والممارسات التي تحدد اداءهم والتي تهدف الى نشر الوعي في محكمة الاسرة ورفع مستواه للوصول الى المصالحة الاسرية. بالإضافة الى توفير الخدمات التي تحافظ على حقوق الطفل والأمومة وحمايتهم من العنف وايضا توفير الخدمات التي تساعد الاسر الكويتية من خلال الارشادات والمساعدات القانونية التي توفرها في اماكن العمل او بمشاركتها من خلل المعارض التي يتواجد بها الجمهور بكثره.

بالإضافة الى حاجة شديده الى اختصاصيين من ذات الخبرة ومؤهلات متخصصه في مجالات مختلفة والتي تشمل الجانب النفسي والاجتماعي والقانوني بالإضافة الى الخبرات المتعلقة برعاية الاطفال وحماية الأسرة من العنف والذي حرصت وزارة العدل على اغلاق تلك الفجوة لإصدارها القرار الوزاري في نوفمبر رقم 2094 لسنة 2019 بإعادة تشكيل اللجان المختصة بتنظيم عمل الاستشاريين والمحكمين والاختصاصيين في قضايا الاحوال الشخصية بإدارة الاستشارات الاسرية. كان واضح من دور تلك اللجنة المتمثل في ترشيح الاستشاريين النفسيين والاجتماعيين والاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين والشرعيين والقانونيين من بين اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت وهيئة العامة للتعليم التطبيقي والجهات الحكومية وكما تقوم تلك اللجنة بترشيح المحكمين بعد استفاهم الشروط بالإضافة الى وضع التصور والتدابير للتطوير العمل في ادارة الاستشارات الاسرية لرفع مستوى الاداء للعاملين والموظفين ووضع رؤيه والاهتمام بالتوعية والارشاد الاسري [239]. . تم تقسيم الشروط للاستعانة بالاستشاريين الاختصاصين والمحكمين الى شروط عامه وخاصه. تتمثل الشروط العامة على ان يكون كويتي الجنسية وان لا يقل عمره عن

[239] القانون الوزاري رقم 2094 لسنة 2019 – وزارة العدل، المواد (1، 2، 3، 1، 4، 5، 6).

40 سنة وان يكون محمود السيرة والسمعة ولم يصدر ضده حكم في جريمة تمس بالأمانة والشرف. اما بالنسبة للشروط الخاصة فتم تفصيلها الى ثلاث فئات: 1- الشروط الخاصة بالاستشاريين تتمثل على ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه في الارشاد النفسي او الصحة النفسية او الخدمات الاجتماعية تخصص علاقات اسرية بالإضافة ان تكون لديه خبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات في المجال النفسي والاجتماعي والارشاد الاسري. ويمارس الاستشاري دوره على دراسة وتشخيص الاحالات الاسرية وتقديم الارشادات ووضع الحلول المناسبة للحالات ويقوم ايضا الاستشاري في اعداد ورش العمل والمحاضرات التوعوية والبحوث المتعلقة بذات الاختصاص ويحضر على الاستشاري احالة الحالات الى مكاتب خاصه خارج مقر عمله. 2- الشروط الخاصة بالاختصاصيين تتضمن حصوله على مؤهل جامعي في علوم النفس والخدمة الاجتماعية والشريعة او شئون الأسرية والطفولة وقدرته على الاصلاح بين الزوجين وان تكون خبرته لا تقل عن خمسة سنوات في الارشاد الاسري ومعرفته باليات الحماية من العن وان يؤدي قبل مباشرته للعمل اليمين بتأدية اعماله بالصدق والأمانة امام احدى دوائر محكمة الاسرة. ويمارس الاختصاصيين عمله لمعرفة الاسباب المتعلقة بالشقاق الاسري ومحاولة حل النزاع وتقديم تقرير مفصل للمركز تسوية المنازعات او الى المحكمة وتوفير الية لحماية الأسرة من العنف والايذاء وقد يندب الاختصاصيين لتنفيذ مهمات المتعلقة بذات الاختصاص. 3- الشروط الخاصة للمحكمين تتمثل بان يكون حاصلا على مؤهل جامعي في الشريعة والفقه او اصول الفقه او العلاقات الاسرية والمجالات الاجتماعية والنفسية وقدرته على الاصلاح بالإضافة الى ان يؤدي القسم بتأدية عمله بالصدق والأمانة وذلك امام احدة الدوائر في محكمة الاسرة. ويمارس المحكم عمله من خلال الحكم التمهيدي الصادر بندبه من المحكمة في قضايا الطلاق للضرر والتعرف على اسباب النزاع وبذل الجهد في الاصلاح بين المتنازعين وتقديم تقرير مفصل للمحكمة وفقا لأحكام المواد (129، 130 ، 131، 132) من قانون الاحوال الشخصية[240].

الفصل الثالث: تقييمات الاصلاحات الاخيرة:

[240] القانون الوزاري رقم 2094 لسنة 2019 – وزارة العدل، المواد (5، 6).

في هذا الفصل يتم تلخيص الدراسة واستدام النتائج في تفسير ان الاصلاحات الاخيرة في قانون الأسرة كانت وسيله لاستقرار القانوني للمرأة. كما انه يناقش هذا الفصل الاعمال التي كانت وسيله لتلك الاصلاحات والتغيرات التي بحاجة الى العديد من الاصلاحات و كما يلخص هذا الفصل الفوائد والمخاطر التي واجة تلك الاصلاحات.

1: نجاح المرأة في المحاكم الأسرية الكويتية :

توضح الدراسة الاثنوجرافية وفقا للإجراءات القانونية في المحاكم ان النظام الجديد قد واجه عدد مشاكل ويمكن ان نلخصها على النحو الاتي: اولا: من الواضح ان نظام القانوني الجديد لتسوية النزاعات والمتمثلة في اماكن الخبراء ليس بمقدورها لعب دور فعال وذلك بسبب افتقارها الى الاماكن الملائمة وبيئة قانونية واجتماعية داعمة لحل النزاعات وبالإضافة الى افتقارها لموارد الكافية بهذا الشأن. ثانيا: مازالت المحكمة الجديدة تعتمد على نهج الاجراءات والموجه نحو تنفيذ قانون 1984 والذي يؤدي الى الإساءة في الاستخدام السيئ من خلال المحامين والمتقاضين او المتنازعين. ثالثا: ان القضاء ليس لديهم الخبرة الكافية في قضايا محاكم الأسرة وذلك بسبب نقلهم المستمر من والى المحاكم الاخرى على سبيل المثال المحاكم المدنية والتجارية والجنائية مما يعيق عمليه تطوير الخبرة القضائية الكافية والذي يؤدي الى تأثير على الفصل على القضايا الأسرية. واخيرا ، لم يطرأ على ادارة التوثيقات الشرعية أي تغيرات في الهيكل التنظيمي لتسهيل عملية الوصول الى العدالة بعد الاصلاحات الأخيرة وعدم الاهتمام بإدارة التوثيقات الشرعية من حيث الاماكن الملائمة و وعدم الاهتمام بالهيكل التنظيمي لدى الإدارة والذي لم يحصل به تغير منذ 2002 فنجد ان ادارة التوثيقات الشرعية في محكمة الجهراء ومحكمة الاحمدي ومحكمة حولي ليس هناك اليه في استقبال المراجعين وفقدان الى الخبرة الكافية

ومن ناحية اخرى ، ادخل النظام الجديد بعض التغيرات الحديثة والتي من الواضح انها تفيد المرأة بشكل قليل والتي تتضمن : اولا : ان التسويات واقرار على الصلح وفرت من الوقت الكثير لوصول الزوجات الى الحقوق المالية مع توفير المال الذي ينتج اثناء التقاضي المطول (اتعاب المحاماة). بالإضافة الى تعهدات الزوج ومتابعتها.

ثانيا: ان المادة (2) قد شكلت لجنة من ثلاث قضاء يراجعون القضايا ويحكمون مما سهل عملية اصدار الاحكام العادلة ووصولهم الى معرفة وتفسيرات عادلة.

واخيرا : الاهتمام بتوفير اخصائيين وخبراء ومحكمين ذوي مهارات قادرين على التواصل مع المتنازعين وحل النزاعات بطريقة محايدة للوصول الى اليه فعاله في حل النزاعات وذلك بتوفير دورات التطوير المستمر وورش الاعمال ويجب التركيز على قدرة تلك المهارات تضخم النزاع وعدم حرمان المتنازع الضعيف فيما يتعلق بالطرف الاخر. على سبيل المثال عدم قدرة المرآه على المشاركة في جلسات التسوية بسبب تعرضها للعنف او خوفها من سوء المعاملة ومعرفة العوامل التي تحول دون مشاركة المتنازعين[241].

هناك دراسات قد اوضحت ان جلسات التسوية الإجبارية قد وفرت العديد من الوقت والجهد المبذول على القاضي[242]. الا انه يجب التركيز على مزايا وعيوب التسوية الاجبارية وكيفية العمل في الية التسوية الاجبارية. كان واضح دور الخبراء في تمكين المرأة في اليه بديلة للمطالبة بالتعويض بالإضافة الى دور الخبراء في تقليل القضايا وقصر فترة التقاضي وخاصة بالحالات التي يصلون بها الى حل وقد ساعد اقرار قانون رقم 2094 لسنة 2019 في ايضاح دور الخبراء ومسؤوليتهم ومهامهم وفق هيكل متطور جديد.

يمكننا الاستنتاج من هذه الدراسة ان الاصلاحات الاخيرة قادره على توفير طرق انصاف للمتقايضات من النساء من خلال الهيكل الجديد ولا سيما الالية الحديثة في حل النزعات بالإضافة الى دور المادة (11) حصول المرأة على جزء من حقوقها بشكل سريع عن طريق قاضي الامور الوقتية[243]. نظرا الى ان نظام المحكمة الجديد الذي يتم تنفيذ قانون الاحوال الشخصية 1984 لا يزال يظهر لنا عدم المساواة بين المرأة والرجل الا ان مشروع قانون 2015 والمعدل له في عام 2018 واضحا في قدرته على تعزيز الحقوق القانونية للمرآه.

[241] Weingarten, Helen R. and Elizabeth Douvan, 1985.'*Male and Female Visions of Mediation*,' Negotiation Journal. 1(4):349-358

[242] Wissler, R.L., 2004. *The effectiveness of court-connected dispute resolution in civil cases. Conflict Resol*. Q., 22, p.55.

[243] المادة 11 من قانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار لائحة قانون محكمة الأسرة والمعدل له لسنة 2018.

2: تقييم الاصلاح في قانون محكمة الأسرة والنتائج المترتبة عليه:

من اجل التخلص من اعباء النظام القديم استهدف كل من القضاء والمشروعون والمسولين الحكومية وضع نظام يوفر الخدمات القانونية الفعالة من السهل الوصول اليها. لذلك تم تحقيق تلك الاهداف من خلال تطوير شامل من القوانين الاجرائية والمتمثلة بقانون رقم 29 لسنة 2004 وايضا انشاء نظام حديث يعالج جميع القضايا التي تخص الاسرة والمتمثلة بقانون انشاء محاكم الاسرة 2015 – 2018 .

كان القانون رقم 29 لسنة 2004 دور في التوسع الواضح لحقوق المرأة القانونية في الطلاق على الرغم ان التشريع هو اجرائيا الا انه تضمن اضافة قانونيه لحقوق المرأة لوصولها الى الطلاق. وكما ان قانون رقم 12 كان له دور في توسيع حقوق المرأة. فقد منحت المادة 13 الحماية القضائية للمرأة التي حصلت على طلاق ومنعت الازواج من الطعون وعملية الإطالة في التقاضي. على الرغم من تلك الاصلاحات بموجب القوانين 29 و12 والمعدلة في 11 الا ان الجماعات النسائية اعتبرتها غير كافية وان هناك حاجة لإنشاء قانون شامل يعتمد على المساواة بين الرجل والمرآه.

هناك العديد من المطالبات التي لا زالوا الناشطات يحاولون منحها للمرآه ومن هذه المطالبات الاهتمام بعدم اطالة المدة الزمنية لهجر الزوج وذلك تحيزا للطلاق واثبات الاذى والعنف الاسري في حالات الطلاق وايضا منح المرأة الوصاية الكاملة على ابناها مع الاهتمام بنفقة الابناء نظرا لارتفاع متطلبات الحياة. بالإضافة الى سعي البعض منهم الى المزيد من الاصلاحات على قانون الاحوال الشخصية تعيد التعريفات التي يتبناها القانون الحالي على سبيل المثال انطلاق مشروع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية لتعزيز شامل لحقوق المرآه وتوعية النساء والمطالبة بالمساواة بين الجنسين[244].

الا ان الاصلاحات الاخيرة قد عكست هذا النهج المتضمن البحث عن التغيرات على سبيل المثال ، جهود التحكيم بين المتنازعين في قضايا الطلاق وذلك لتقيد حق الزوجة في الطلاق نظرا

[244] الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية (وهي منظمة غير حكومية تأسست سنة 1963 في دولة الكويت ، تتمتع بصفة استشارية خاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 2004 – في هيئة الأمم المتحدة) هذا المشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبإشراف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

لاعتقادهم ان هذا النص قد يحمي الاسر من التفكك ومطالبات قد يفتح مجال بازدياد تقديم قضايا الطلاق من النساء المتهورات. كان نص المادة 127 لسنة 2004 خيار قانوني للمرأة للخروج من الحياة الزوجية. بالإضافة الى ان الزوجات وجدو ان بهذا النص يجب ان يثبتوا الضرر الواقع حتى تحصل على الطلاق السريع. استنادا على احصائيات وزارة العدل ، بلغ عدد قضايا الاحوال الشخصية الواردة عام 2008 (16072) وارتفع العدد الى (17815) في عام 2009 ثم قفز عدد قضايا الاحوال الشخصية في 2010 الى (21097)[245]. كما ان البيانات قد تشير الى ان هذا الطلاق اصبح ملجأ المزيد من الزوجات للحصول الى الطلاق بطريقة سريعة لكن يبقى اكثر تقيدا للمدعيات.

3 الزواج في الاسلام والقانون الحديث

قوانين الاسرة لا زالت مستنده على المبادئ الاسلامية في دول الشرق الوسط باستثناء قانون الاسرة في تركيا المبني على القانون المدني. تفسير المبادي الاسلامية يتم من خلال المدارس الفقهية (حنفي ، شافعي ، مالكي ، غفاري ، وحنبلي) ولا يتم اي اصلاح في عملية الزواج والعلاقات الزوجية الا وفق المذاهب الفقهية. فالتساؤل هنا هل يعتبر الزواج المبني على اصول فقهية بطبيعته هو تميزا ضد حقوق المرأة؟

المدارس الفقهية تشترك في الزواج على انه قائم على الحياة الاجتماعية ، فالزواج هو اتفاق وعقد بين الرجل والمرأة ويكون على الزوج واجبات تجاء زوجته وابنائه وعلى الزوجة واجبات وان تمكن نفسها لزوجها ويحق للزوج معاشرتها والانجاب منها. ويتكفل الزوج بتوفير كل ما يلزم تجاء اسرته وابنائه بالإضافة الى ان للزوج الحق في تعدد الزوجات بشكل قانوني وشرعي. ومن ناحية اخرى ، كان اهتمام التشريعات المحلية ظاهرا بالعلن في المجتمع الكويتي مهتما بالأسرة والعلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع وبرز ذلك في الدستور الكويتي والقوانين التي اقرت وتم اعتمادها باتفاق كافة شرائح المجتمع[246]. نصت المادة التاسعة من الدستور الكويتي على ان " الاسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كانها ، ويقوي أواصرها ، وتحمي في

[245] ادارة الاحصاء والبحوث،" دراسة مكتبة تحليلية حول قضايا المتداولة في المحكمة الكلية خلال الفترة من 2008 حتى 2015"(وزارة العدل يناير 2015)<https://www.moj.gov.kw/AR/Apps/Statistics/census2008-2015.pdf > تم الاطلاع علية في 4 يناير 2020.

[246] سامر رضوان ابورمان،"الزواج في الكويت مشكلات وحلول"،مركز الاراء الخليجية لاستطلاع الرأي والأحصاء،(وزارة العدل – الطبعة الاولى 2016)ص34.

ظلمها الأمومة والطفولة[247]. وكم تختلف المذاهب الفقهية في بعض الحقوق التي تمنحها للمرأة على سبيل المثال ، المدرسة الحنفية تمنح المرأة عن بلوغ سن النضج ان تزوج نفسها ولا تحتاج الى ولي لتزويجها بخلاف المذاهب الاخرى. وعلى خلاف ذلك تمنح المدرسة المالكية حق المرأة في الطلاق عند وقوع الضرر وعدم الانفاق.

4: مبادرات دول الشرق الاوسط نحو عدالة قوانين الاسرة:

من الواضح خلال هذه الدراسة تأثير التغيرات في قانون الاسرة الكويتي على تمكين المرأة في اطار قانوني . لكن بكل وضوع ان تلك التغيرات الاصلاحية في اجراءات محكمة الاسرة دفعت الى التغير وبدأت رحلة نحو الاسرة الحديثة. بينما يجتهد الاصلاحيون في الكويت الى الدعوة بان يتقاسم كلا من الزوج والزوجة واجباتهم وحقوقهم بالتساوي والعدالة في اطار قانوني اسلامي هناك العديد من الدروس التي يجب ان ندركها من اصلاحات قانون الاسرة التونسي (المجلة) والمغربي (المدونة).

عززت التغيرات القانونية في الزواج الحقوق والواجبات المتساوية لكل من الزوج والزوجة على سبيل المثال تم تقديم قانون الاصلاح الاخير في المغرب سنة 2004 والذي سمية (المدونة) فأصبحت مسؤولية الزوج والزوجة مشتركة في الأسرة ولم تعد الزوجة معتمدة على زوجها وفق اطر قانونية محكمة. الاثار القانونية في هذه الحالة تغيرت بشكل كبير جدا فالمرأة لا تحتاج في سن النضج الى ولي لتمثيلها عند عقد الزواج. واصبح حق الزوج مقيد وذلك بان الزوج لا يطلق الا بعد الحصول على اذن من المحكمة وتبذل المحكمة الجهود للتحكيم بين الزوج وزوجته ويتم تعويض الزوجة عن الاضرار التي لحقت بها في حال فشل التحكيم. كم تم تقييد حق الزوج في التعدد ، على الزوج ان يتقدم بطلب الاذن من المحكمة في حال قرر الزواج من امراه اخرى وعليه ان يستند بأسباب قويه في طلبه الزواج بأخرى وان يتعهد بضمان المساواة في معاملة الزوجتين وكما يتم ابلاغ الزوجة بذلك وتشاركه في اجراءات الزواج في المحكمة. وعلاوة على ذلك ، اعطى القانون المغربي الامهات ي حال تزوجن مره اخرى او سافرن الى بلاد مختلفة و بعيدة عن سكن الاب

[247] دستور الكويت، الباب الثاني، المادة التاسعة.

الحق في حضانة الابناء. وكما وفر ايضا قانون الاسرة المغربي الفصل في قضايا الطلاق في فتره زمنية محددة خلال ستة اشهر وكما ان الحد الادنى للزواج هو 18 سنة[248].

ومن ناحية اخرى، استند قانون الاسرة التونسي 1993 والذي اطلق عليه اسم (مجلة الاحوال الشخصية) على الزواج القائم على المساواة في المسؤولية العائلية بين الزوج والزوجة كما هو في قانون الاسرة المغربي. فلا يلزم القانون الزوجة بان تطيع زوجها لكن يلزمها بان تكون مساهمة في دعم الاسرة في حال توفر لها الامكانية. كما ان القانون يحرم على الزوج التعدد مستندا بذلك ان الاسلام لم يلزم التعدد ولا يمكن للرجل ان يضمن معاملة زوجاته بالمساواة. كما اعتبر القانون ان التعدد نوع من انواع الاذى للأفراد وانتقاصا لحق المرأة. كما ان الطلاق القضائي هو الطريق الوحيد الذي تم المصادقة عليه والذي حقق المساواة للزوج ولزوجه للوصول الى الطلاق. وكما ان المحكمة تفصل في قرارها بشأن حضانة الطفل وترى بعين الاعتبار مصلحة الطفل بشكل اساسي[249].

من الواضح ان الاصلاحات والتغيرات القانونية في قانون الاسرة المغربي والتونسي خلت من الجنس وطاعة الزوجة للحصول على الدعم المادي من الزوج. ومع ذلك اعتمد هذا القانون المسؤولية المشتركة بين الازواج والحقوق المتساوية بينهم الا ان المسؤولية القائمة والمشتركة بين الازواج قد تفرض بعض الاثار المترتبة على حق المرأة. على سبيل المثال، قد تفقد الزوجة اصولها المالية فلا تستطيع ان تتمتع بحقها في ذلك لمساهمتها في الاسرة وكما انها ليس بمقدورها تقديم طلب الطلاق بسبب قلة الاعالة الزوجية اذا كانت لديها القدرة المالية. فلذلك هل تلك التغيرات ستكون عادلة للنساء في الكويت ؟

من وجهة نظر ان العديد من النساء في الكويت يساهمون بشكل واضح في دعم الاسرة وتوفير الاحتياجات الاسرية عكس ازواجهن الذين لا يرغبون في المساهمة ومع ذلك لا يحصلن على حق اثبات قانوني لدورهم المالي.

---

[248] Booley, A., 2016. The rights and freedoms of Moroccan women: has the 2004 reforms benefited Moroccan women?. *Potchefstroom Electronic Law Journal/Potchefstroomse Elektroniese Regsblad*, *19*(1).

[249] Jansen, Y.O., 2006. Muslim Brides and the Ghost of the Shari'a: Have the Recent Law Reforms in Egypt, *Tunisia and Morocco Improved Women's Position in Marriage and Divorce, and Can Religious Moderates* Bring Reform and Make it Stick. Nw. UNIv. J. INT'L Hum. RTs., 5, p.181

هذه الملاحظة قد دعمت في البيانات المذكور في الاثنوجرافي التي قدمت في الفصل الثاني الا ان بعض النساء قد يرفضن مساهمتهم قانونا في الاسرة ودعمهم المالي للزوج في مقابل المساواة في الحقوق والواجبات الزوجية. علاوة على ذلك ماذا عن النساء التي لا ترغب في الوظيفة وليس لها دخل مادي؟ بمعنى اخر يجب النقاش عن ماهي الاسس التي يبنى عليها المساواة بين الزوج والزوجة وما اثار تلك الاسس على التزامات الزوج والزوجة وحقوقهم القانونية؟

تم الاحتجاج في المغرب وتونس على الحجج الشرعية والقانونية مثل حقوق الانسان وتبرير ذلك باحتياجات الاسرة الاقتصادية والاجتماعية. كما ان الاصلاحيون في المملكة المغربية طالبوا بالتمسك بالعقيدة الاسلامية ودعموا القيمة الاسلامية للعدالة وايضا في تونس تم تبرير الغاء التعدد باستخدامهم مبدأ العدالة في الاسلام ومع ذلك لا يستخدم الاصلاحيون في تونس الحجج الدينية المدروسة والمتقدمة لذلك كانت الاصلاحات والتغيرات التي حدثت جراء سلسلة من الضغوطات الحكومية بدعم المطالبين بحقوق الانسان ولم تكون الجماعات الاسلامية وعامة الناس مشاركة في هذه الاصلاحات.

من وجهة نظر ان التبريرات القائمة على حجج دينية تحتاج الى ان تتجاوز التكتيكات الاستراتيجية في الدعوة الى الاصلاحات من ناحية وايضا من المهم ان تشمل الاصلاحات في الكويت تطوير العلوم الدينية التي تفسر النصوص الدينية و التطلعات القانونية الاسلامية من ناحية اخرى.

في المغرب كانت الجماعات التي طالبت بحقوق المرأة و والتي طالبة بالإصلاحات تتبع الاحزاب السياسية كما انها بتلك المطالبات الاصلاحية قد وضعت نفسها بخلافات مع الجماعات الاخرى مثل جماعة العدل والاحسان. وكما كان واضحا دور الملك حسن الثاني في دعم (المدونة) قانون الاسرة المغربي ولتلك الاصلاحات والحد من نفوذ الجماعات الاسلامية خاصة بعد اعمال العنف التي ارتكبت في دار البيضاء عام 2003[250].

[250] مارينا أوتاواي ميريديث رايلي، 2006،" المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنغي سلسل الشرق الاوسط . العدد 71 :<https://carnegieendowment.org/files/top_down.pdf > تم الاطلاع عليه 20 ديسمبر 2019.

وكما في تونس حيث تم الاصلاحات التي خدمة الدولة واجندتها في عام 1956 لصنع دولة قويه ومجتمع حديث بينما شنت النساء ضغوط لإصلاحات قانون الأسرة 1993 وكما انها كانت جزء من اجندة الحكومة للحد من نفوذ الجماعات الاسلامية[251].

هدف تلك الاصلاحات كانت ذو اهداف بعيدة جدا تؤدي بالفعل الى تغيرات واصلاحات جوهريه في حياة المتنازعين وخاصة النساء لذلك تحتاج تلك الاصلاحات الى اليه كافيه وفعالة للتنفيذ بالإضافة الى بيئة تدعم تلك الاصلاحات كما انها تحتاج وقتا اذا كانت تلك العمليات الاصلاحية تقوم على المشاركة الجماعية وعلى مستوى شعبي. وعلاوة على ذلك يجب ان تكون هناك ضغوط على الحكومة ودعم اساسي من مختلف الجماعات في المجتمع مثل علماء دين ، منظمات اسلامية غير حكومية ومشرعون الى جانب الحوارات التوعوية ونقلها الى من يقدر ويقبل العدالة والمساواة واحترام الاخرين.

[251] Charrad, M.M., 2012. Family law reforms in the Arab world: Tunisia and Morocco. *New York*.p5-6 available at < http://www.weldd.org/sites/default/files/Charrad_Family_Law_Reforms_240914.pdf> accessed December 2019.

الخاتمة:

قد تناولت الدراسة اجراءات المحاكم الاسرية ودورها الفعال والداعم للحفاظ على كيان الاسرة وما تم توضيحه استنادا الى النظرية الاثنوجرافي وكما وضحنا ايضا التسلسل التدريجي في الاصلاحات بقانون الاحوال الشخصية منذ 1984.

ووفقا لما جاء في هذه الدراسة وما تمت الإشارة به اعلاه تقترح الدراسة بعض التوصيات من اجل ادخال اصلاحات قانونية تؤدي الى وصول المرأة الكويتية للمساواة والعدالة في مجال الاسرة:

1. السعي الى التفكير بعمق وبعناية حول صياغة مشروع قانون حديث وشامل للأسرة يعكس المساواة والعدالة بين المرأة والرجل والاخذ بالتجربة التونسية والمغربية.
2. مشاركة مختلف الاطراف في المجتمع والمنظمات الحكومية والغير حكومية للنقاش حول صياغة مشروع قانون الاسرة مثل (المؤسسات الدينية ، والعلماء ، والاعلام ، وجماعات حقوق الانسان والمرأة و عامة المجتمع الكويتي).
3. تعديل التشريعات حتى يكون هناك الزام للمتنازعين حضور جلسات التسوية بشخصهم ودعم مكاتب التسوية والخبراء وبناء المهارات والقدرات لديهم.
4. توفير الادلة اللازمة لقاضي الامور الوقتيه والمحكمة للاستدلال عن دخل الزوج في قضايا النفقة.
5. دعم المشاريع التي تعزز الوعي القانوني واجراءات التقاضي في محاكم الاسرة عن طريق حملات اعلامية متنوعة للمجتمع على سبيل المثال نشرات الاخبار الاعلانات الاذاعية والتلفزيونية والبرامج المتعلقة بشئون الاسرة وجميع وسائل التواصل الإلكتروني.
6. صياغة تشريعات تساعد على تسوية النزاعات المتعلقة بالنفقة واقرارها من قبل الزوجين بموافقة الزوج للنفقة الاطفال وتحديدها في حال لم يتم الصلح وذلك قبل التوجه الى قاضي الامور الوقتيه كما هو معمول في بريطانيا تسهيلا للإجراءات في محاكم الاسرة.

المراجع والمصادر

اولا- اللغة العربية

القوانين

- قانون رقم 51 لسنة 1996 بشأن تعديل بعض احكام قانون الاحوال الشخصية رقم 51 لسنة 1984
- قانون الاحوال الشخصية رقم 29 لسنه 2004.
- دستور دولة الكويت 1961 ، الباب الثاني، المادة التاسعة.
- قانون الاحوال الشخصية رقم 29 لسنة 2004-الفقرة الثانية.
- قانون رقم 11 لسنة 2018 بتعديل بعض احكام قانون محكمة الاسرة الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2018. تم نشره في جريدة الكويت العدد رقم 1378 بتاريخ 2018/04/08.
- المادة 11 من قانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار لائحة قانون محكمة الأسرة والمعدل له لسنة 2018.
- القانون الاحوال الشخصية رقم 29 لسنة 2004.
- قانون الاحوال الشخصية 1984 المادة (127) والتي تم استبدالها بالقانون رقم 29 بسنة 2004 .
- القانون الوزاري رقم 2094 لسنة 2019 – وزارة العدل، المواد (1، 2، 3، 1، 4، 5، 6).

الكتب

- ابراهيم السلامي. أحمد النعيمي،" *احكام قوانين الاحوال الشخصية بين الشريعة الاسلامية* والقانون"(دار المعتز للنشر والتوزيع 2018)ص29.
- الدكتور احمد حمد الصانع،(2015)*انت طالق .. مشكلة الطلاق الاسباب ، الاثار، المخاطر،المقترحات والحلول*"،(مكتبة ذات السلاسل) الكويت،ص70.
- بدر الزمانان، *"الحقبة التاريخية للإدارة التوثيقات الشرعية انشاؤها ومراحل تطورها"* (وزارة العدل 2014) ص34.

- حمد حسن عبد الله،" *كتاب الحركة الأدبية والفكرية في الكويت* "،رابطة الأدباء الكويتيين (الكويت، الطبعة الثانية 2014) الصفحة 75 إلى 97. -
- سامر رضوان ابورمان،"الزواج في الكويت مشكلات وحلول"،مركز الاراء الخليجية لاستطلاع الرأي والأحصاء،(وزارة العدل – الطبعة الاولى 2016)ص34
- ناهس العنزي،(2017) *"الموسوعة المبسطة لقانون الاحوال الشخصية محكمة الأسرة"* ، (مكتبة جرير، الطبعة الاولى).
- محمد سلام مدكور،*احكام الاسرة في الاسلام*"،الدار النهضة العربية،(القاهره 1969) ص356
- محمد الكبيسي،(1988) *"شرح قانون الاحوال الشخصية"* صفحة 17.

مقالات ومجلات

- ادارة الاحصاء والبحوث،" دراسة مكتبة تحليلية حول قضايا المتداولة في المحكمة الكلية خلال الفترة من 2008 حتى 2015"(وزارة العدل يناير 2015) <https://www.moj.gov.kw/AR/Apps/Statistics/census2008-2015.pdf> تم الاطلاع علية في 4 يناير 2020.
- الرابطة الوطنية للأمن الأسري رواسي ،2015 *"تقرير الرابطة الوطنية للأمن الأسري " رواسي " الموازي لتقرير دولة الكويت المقدم للاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة"* (الدورة 12)<https://www.rawasi-kw.org/wp-content/uploads/2019/06/02.pdf>.
- مارينا أوتاواي ميريديث رايلي، 2006،" المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنغي سلسل الشرق الاوسط . العدد 71 :< https://carnegieendowment.org/files/top_down.pdf> تم الاطلاع عليه 20 ديسمبر 2019.
- يحيى عبد الخضر عبدال. 2012. أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية،مج. 5، ع. 3، ص. 330-341.

المواقع الالكترونية

1. https://alqabas.com/article/154734
2. https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/parliament/812069/14-02-2018.
3. http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=89214
4. https://www.aljarida.com/articles/1490029055704763000/
5. https://www.aljarida.com/articles/1490029055704763000/
6. https://www.aljarida.com/articles/1497280228491742100/
7. ttps://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=78f31a8b-e793-4512-8adc-858bc86bf0d0
8. http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1587.
9. https://www.youtube.com/watch?v=2omLWYQR5Fo
10. http://www.kna.kw/clt-html5/news-details.asp?id=29486
11. http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?Action=DisplayNews&ID=1905
12. http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?Action=DisplayNews&ID=12108
13. http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?Action=DisplayNews&ID=14412
14. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2690467&language=a
15. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?lang
16. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1414513&language=ar.
17. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2625767&language=ar
18. https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2136425&language=ar

ثانيا- اللغة الاجنبية

Booley, A., 2016. The rights and freedoms of Moroccan women: has the 2004 reforms benefited Moroccan women?. *Potchefstroom Electronic Law Journal/Potchefstroomse Elektroniese Regsblad*, *19*(1).

Charrad, M.M., 2012. Family law reforms in the Arab world: Tunisia and Morocco. *New York*.p5-6 available at < http://www.weldd.org/sites/default/files/Charrad_Family_Law_Reforms_240914.pdf> accessed December 2019.

Fogarty, J. (2001). *Establishment of the Family Court of Australia and its early years: A personal perspective*. Family Matters, 60, 90-99.

Jansen, Y.O., 2006. Muslim Brides and the Ghost of the Shari'a: Have the Recent Law Reforms in Egypt, *Tunisia and Morocco Improved Women's Position in Marriage and Divorce, and Can Religious Moderates* Bring Reform and Make it Stick. Nw. UNIv. J. INT'L Hum. RTs., 5, p.181

Monek.F, Dean ‘‘*Court Delay: Some Causes and Remedies*’’ Available at <https://www.iatl.net/files/public/82_court_i4a.pdf> Accessed December 2019.

Musawah, Aboish Articl 153, 'JOINT REPORT ON ARTICLE 16, MUSLIM FAMILY LAW AND MUSLIM WOMEN'S RIGHTS IN KUWAIT' (68th CEDAW Session Geneva, Switzerland November 2017) <https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/KWT/INT_CEDAW_NGO_KWT_29225_E.pdf> accessed 14 September 2019.

Sengupta,A (2007)’’ *Hidden factors that slow our courts and delay justice*’’ The economictimes: available at < https://economictimes.indiatimes.com/news/politics-and-nation/hidden-factors-that-slow-our-courts-and-delay-justice/articleshow/57887726.cms > Accessed November 2019.

Stilt, K. and Griffin, S.G., 2011. *The Strategies of Muslim Family Law Reform. Northwestern Public Law Research Paper*, (11-42).

Weingarten, Helen R. and Elizabeth Douvan, 1985.‘*Male and Female Visions of Mediation*,’ Negotiation Journal. 1(4):349-358

Wissler, R.L., 2004. *The effectiveness of court-connected dispute resolution in civil cases. Conflict Resol*. Q., 22, p.55.